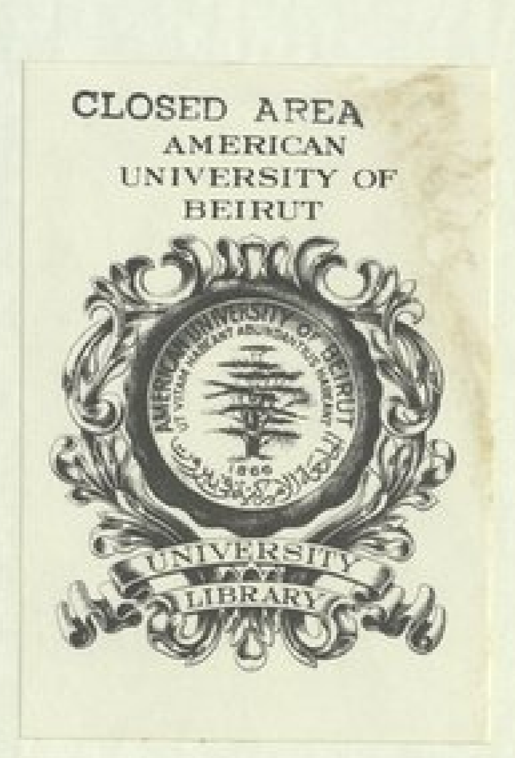



CLOSED AREA
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
UNIVERSITY
LIBRARY

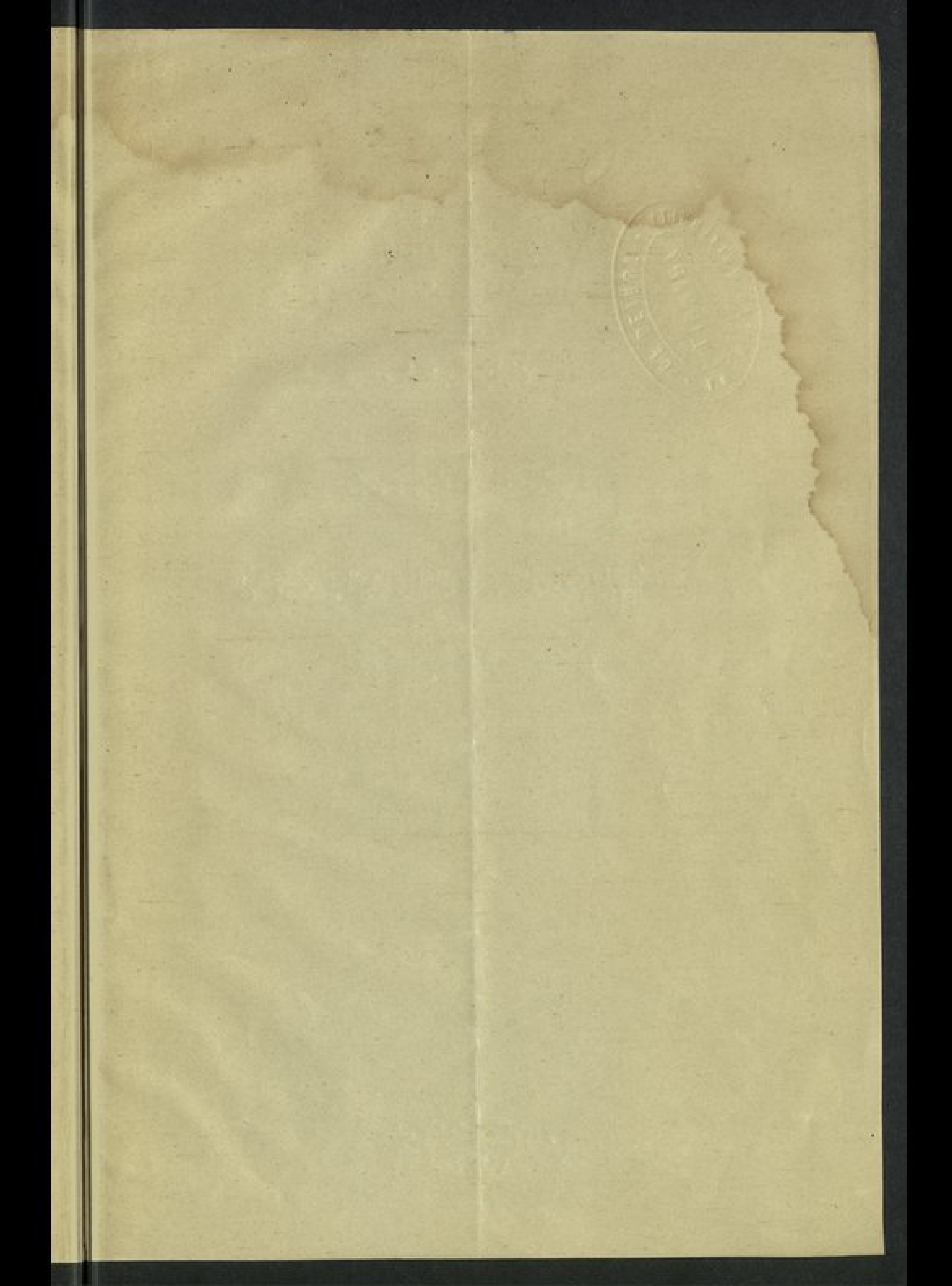
الاماني اللبنانية

من اسكندر عمون بك

رئيس جمعية الاتحاد اللبناني بمصر

الى اخوانه اللبنانيين في لبنان واميركا وسائر اقطار المعمور

طبع بمطبعة الاهرام بمصر
سنة ١٩١٢



الاماني اللبنانية

﴿ الى اخواني اللبنانيين في لبنان وأميركا وسائر اقطار المعمور ﴾

بمناسبة قرب انتهاء مدة حاكم لبنان الحالي سيجتمع سفراء الدول في الاستانة عما قليل للاتفاق على تعيين خلف له وقد جرت عادتهم في مثل هذه الظروف ان ينظروا نظرة في شؤون لبنان لذلك راينا نحن اللبنانيين المقيمين في مصر أن نتهز هذه الفرصة لاستلفات انظارهم الى المسائل التي هي امنية كل لبناني مقتصرين من ذلك على الأهم على أمل ان تقع اقتراحاتنا لديهم ولدى دولتنا العلية موقع القبول

على ان الواجب على سائر اللبنانيين انما كانوا ان يسعوا مثل هذا السعي لدى من كان قريباً منهم من رجال دولتنا او وكلاء الدول

يجب قبل كل شيء ان يقتنع رجال دولتنا العلية بان الشعب اللبناني لا يضمر للدولة الا الاخلاص ولا يسر لها الا الولاء فهو لا يمني نفسه بالاستقلال لانه عاجز بنفسه عن حفظ كيانه اذا طمحت اليه ابصار دولة من الدول الكبرى وكذلك لا يرغب في استبدال سيادة الدولة العلية بسيادة دولة اخرى لان هذا الاستبدال لا يفيده فائدة جديدة وقد يعرض امتيازاته للضياع فمصلحة الجبل نفسها بصرف النظر عن العواطف الوطنية والجامعة العثمانية والروابط التاريخية تقضي عليه اذن بالمحافظة على عهود الولاء للدولة ولذلك كان دائماً ابداً مقيماً على عهدها في السراء والضراء بينما الشعوب المماثلة له من رعاياها قد خرجوا عليها او نزعوا الى الخروج أكثر من مرة منذ نصف قرن الى اليوم أي من يوم وضع للبنان نظامه الحالي

فاذا عرف رجال الدولة هذه الحقيقة وادركوا من جهة اخرى ان ليس من مصلحة الدولة ان تمس امتيازات لبنان التي هي نقطة اشتراك المصلحة وجب عليهم بطبيعة الحال ان يعاملوا اللبنانيين معاملة مجردة عن عوامل الريب والحذر فيقابلوا اخلاصهم بالعطف وشكاويهم بالاهتمام ويحققوا امانيهم بانشراح صدر وارتياح نفس ويتبعوا معهم بالاجمال سياسة قاعدتها الاخلاص والثقة المتبادلة من الطرفين بدلا من سياسة الحذر القديمة المبنية على الاوهام

لبنان يشكو من امور كثيرة يرجع معظمها الى نقص في نظامه وابهام في نصوصه وهو نظام مرت عليه سنون طوال تغيرت في خلالها الدنيا بأسرها اجتماعياً واقتصادياً وهو باق على اصله ثماني عشرة مادة وبضع فقرات بصفة ذيول فهو في حاجة شديدة الى التعديل والايضاح

وهو يشكو من ضيق في ارضه وتضييق في مرافقه الحيوية مما ادى بنصف اهليه الى المهاجرة كما انه يشكو من قلة موارده التي اقعدته عن مجاراة الشعوب الحية في مضمار التقدم حسب مقتضيات العصر فتلافي هذه الاضرار يقترح اللبنانيون تعديل نظامهم على القواعد الآتية :

اولاً انتخاب اعضاء مجلس الادارة بواسطة الشعب اللبناني مباشرة او بواسطة مندوبين ينتخبهم الشعب واحداً عن كل خمسين من الرجال المكلفين مع وضع الضمانات الكافية لحرية الانتخاب ومضاعفة عدد اعضاء هذا المجلس

ثانيا توسيع سلطة مجلس الادارة فيما يتعلق بزيادة موارد الخزينة مع المحافظة على الاساس الذي وضعت عليه الضرائب العقارية لكي لا يبقى الفقر الى المال مانعاً من سير الجبل في طريق التقدم الادبي والمادي الذي تقتضيه حالة العصر الحاضر من زيادة مرتبات موظفيه الملكيين والعسكريين الى الدرجة التي تتضمن اطمئنان البال من جهة امر المعاش واستقلال الضمير وزيادة عدد الجندرمة الى النسبة المقررة اصلا في النظام وانشاء المعاهد العلمية والملاجيء الصحية الى غير ذلك من المسائل الحيوية الهامة

ثالثا وضع نظام صحيح للقضاء يوافق روح العصر تنفصل فيه السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية انفصالاً تاماً فتتقيد فيه السلطة الادارية والتنفيذية وتحقق فيه الضمانات للافراد مع اتخاذ الاحتياطات التي يستلزمها استقلال القضاء كأن لا يعزل رجاله وموظفوه الا بحكم من المحاكم ولا ينقلوا من مركز الى آخر ولو بترقية الا بقرار من المحكمة العليا يبنى على الاقدمية والكفاءة ويدخل في هذا النظام اعطاء محاكم الجبل الحق في نظر القضايا التجارية

رابعا اباحة فتح مواني تجارية للجبل في اي نقطة اراد من سواحله حسب مقتضيات مصلحته

خامسا اعتبار اللبناني لبنانياً اينما كان فلا تزول عنه تلك الصفة بما لها من الامتيازات الا اذا تركها صاحبها باكتسابه جنسية أخرى

سادسا تصحيح حدود الجبل على حسب طبيعتها بقدر الامكان خصوصاً من الجهة الشرقية حيث يجب ان تمتد حدوده الى آخر سفحه فيدخل فيها بعض السهول المكونة من تربته الواقعة في منحدر مياهه والتي بسلخها عنه ترك وليس فيه من مزارع الغلال ما يكفي مؤونة اهله ثلاثة اشهر من السنة فكان ذلك من اهم اسباب مهاجرة بنيه الى البلدان الاجنبية

سابعا الاستغناء عن حاكم الجبل برئيس مجلس الادارة على ان يكون انتخاب هذا الرئيس بمعرفة الشعب بالطريقة التي توضع لانتخاب اعضاء المجلس ويكون انتخابه لمدة خمس سنوات او اكثر مع جواز تجديدها

وبعبارة اخرى تكون حكومة الجبل في حكم الجمهورية بدون ادنى اخلال بالسيادة العثمانية او الحقوق الدولية وهي اكثر اشكال الحكومات موافقة له واصدقها انطباقاً على حالته

فاما الخمسة الاول من هذه الاقتراحات فلا ينتظر ان يقوم في وجهها اعتراض صحيح لان تعديل طريقة الانتخاب على الوجه المطلوب اقرب الى روح الدستور الذي بني عليه نظام لبنان منذ اثنتين وخمسين سنة واقرب ايضاً الى نظام الدولة الحالي واللبنانيون بأجمعهم راغبون فيه

وزيادة موارد الخزينة امر لابد منه لكل اصلاح

والاقتراح الثالث نتيجة لازمة للحالة الحاضرة لان النظام القضائي المعمول به الآن لم تصدق عليه الدول والنظام القديم اصبح غير ملائم للعصر الحاضر

والاقتراح الرابع اقتضته المقاومة التي صادفها اللبنانيون عند ما ارادوا اتخاذ فرضة جونية ميناء لتجارتهم على ان النظام لا يمنعهم من هذا الحق .فالاقتراح لا يقصد منه انشاء حق غير موجود بل وضع نص صريح يزيل اللبس والابهام

والاقتراح الخامس نتيجة قانونية صحيحة لامتيازات اللبنانيين وهو يفيدهم ولا يضر احداً

واما الاقتراحان السادس والسابع فهما وحدهما اللذان يحتاجان الى شيء من البحث تأييداً لحق اللبنانيين فيهما

قلنا — وليس من ينكر علينا صحة هذا القول — ان ارض لبنان على حدوده الحالية لا تكفي مؤونة اهله ثلاثة اشهر من السنة فهذه الحدود غير موافقة اذن لاول حاجة من حاجاته الاقتصادية فضلاً عن كونها لا تنطبق على تكوينه الجغرافي ولا على تاريخه المعروف ولولا ان ابناء هذا الجبل ذوو همة ونشاط لاوسع ربع اهله اليوم فهم قد فعلوا ما لا يفعل ليستخرجوا من ارضه الضيقة كفايتهم من القوت فبنوا تلك الارض بناء مدماكاً فمدماكاً من ادنى سفحه الى اعلى قمه ليخلقوا بين كل مدماك واخيه مسطحاً يغرسون فيه شجرة تثمر او يبذرون فيه حبة تنبت فنالوا منه كل ما يمكن ان ينال ولكن زيادة النسل فيهم اربت على زيادة التحسين وكانت النتيجة ان ارض لبنان ظلت ضيقة باهله بالرغم عن كل ذلك العناء فالنازحون من ابنائه حتى اليوم يقارب عددهم النصف من اهله والباقون فيه هم مع ذلك في ضيق لا يخفف وطأته عنهم الا مساعدة اخوانهم النازحين

فهل من العدل بقاء هذه الحال مع مخالفتها للحق من كل وجه ؟ اتعترفون للشعب اللبناني بحق الوجود وتحرمونه من اسباب الحياة ؟

وهل من حسن السياسة خسارة مثل ذلك العدد وضياع ثمرة عمله ونشاطه حال كون الاراضي المسلوخة من جسم لبنان تكاد تكون قفراً لقلة الايدي العاملة فيها

حدود لبنان الطبيعية والتاريخية تمتد على اضيق نظر من بلاد عكار شمالاً الى حدود صور حيث ينتهي نهر الليطاني جنوباً وهي من الشرق مجرى ذلك النهر ومن الغرب البحر ولكننا لا نطلب من كل ذلك الا جزءاً يسيراً ينال به لبنان الكفاف وذلك الجزء هو ما اتصل بسهل البقاع من هيكل الجبل نفسه

هذه القطعة المسلوخة من لبنان لغير سبب او بغير قصد لا تستفيد الدولة منها اليوم شيئاً يذكر

واللبناني لا يستوطنها ما دام انه يعد فيها غريباً فاذا اعيدت الى اصلها حول اللبنانيون اليها نشاطهم المعلوم فلا يمر عليها زمن طويل الا وقد قام فيها من اشجار الزيتون وبساتين التوت ما تعود رسوم جاركه على خزينة الدولة بأكثر مما يأتيها اليوم من مال خراجها وهي ارض سليخ فلماذا لا تعيدها الى لبنان فتفيد وتستفيد

ومما يحسن ذكره هنا ان هذه الارض التي نعنيها كانت قد اضيفت الى حكومة لبنان في عهد حاكمه الاول داود باشا ثم اعيدت الى الدولة في عهد خلفه

وهنالك ملاحظة اخرى يحسن ابداؤها وهي ان الدولة اخذت على نفسها في نظام لبنان القيام بما يستلزمه حسن الادارة من النفقات اذا كانت ايرادات الجبل لا تكفي لسد العوز. والحال ان ايرادات الجبل اقل من ان تكفي لحاجاته الاولية حتى ان عدد الجاندرمة الذي عينه له النظام غير متيسر ادراكه بسبب قلة المال. هذا فضلاً عن الحاجة الماسة لزيادة المرتبات الملكية والعسكرية بنسبة الفرق الحادث في الحالة الاقتصادية العمومية. وفضلاً عن افتقارنا الشديد للمدارس والمستشفيات التي اصبحت عند غيرنا من الحاجيات الضرورية فهذه النفقات التي كانت الدولة تدفع منها شيئاً يسيراً في الزمن القديم قد انقطعت بعد حربها مع روسيا في عهد حكومة رستم باشا

فان كانت اليوم تعيد الى لبنان ذلك الجزء الذي نطلبه فهي بذلك تسهل للجبل القيام ببعض تلك النفقات بما يعود على خزينته من احياء تلك الارض وزيادة ثمراتها

واما من خصوص الاستغناء عن الحاكم العام برئيس مجلس الادارة فالامر فيه ينحصر في مسألتين احداها مسألة تسليم زمام الحكومة الى رجل من نفس لبنان لان رئيس مجلس الادارة لا ينتخب بالطبع الا من ابنائه والثانية مسألة طريقة انتخاب هذا الرئيس

فاما من خصوص المسألة الاولى فلا يصح الاعتراض عليها لا من جهة التاريخ ولا من جهة الحق في حد نفسه فامراء لبنان منذ القدم حتى منتصف القرن التاسع عشر كانوا دائماً من ابنائه والنظام الحالي الذي وضع للبنان على اثر حوادث سنة ١٨٦٠ لم يكن من اغراضه سلب لبنان شيئاً من حقوقه بل بعكس ذلك وضع لصيانة حقوقه ولسعادة اهليه فان كانت الدول لم تشترط في ذلك النظام ان يكون حاكمه لبنانياً فذلك مراعاة للظروف المخصوصة التي كان فيها اللبنانيون بعد " الفتن الاهلية التي سبقت وضع النظام اذ كان العداء لا يزال مستحكماً بين عناصره والدماء المسفوكة من الجانبين لا تزال طرية فلا تطمئن قلوب احد الفريقين لرئاسة واحد من الفريق الآخر. نظرت الدول في هذا الامر نظرة اشفاق واتفقت على نص يبيح تعيين حاكم من غير الجبل ولا يمنع تعيينه من ابنائه " واكتفت بان اشترطت فيه ان يكون مسيحياً هذا ما جاء في النظام وذلك بعد ان الحت بعض الدول الحاحاً شديداً في وجوب تعيين الحاكم من لبنان عملاً بحقه القديم

فمن كل ذلك يظهر جلياً لكل ذي بصيرة ان تعيين الحاكم من غير اللبنانيين لم يكن سببه الا قرب

العهد بالفتن المشؤمة والدم المسفوك فاذا مرت السنون على تلك الحوادث وتسويت الاحقاد وجب اعادة الحق الى نصابه

فنحن اللبنانيين اليوم غيرنا بالامس وعصرنا الحاضر غير العصر الغابر، ذهب ذلك العصر عصر الجهل باحقاده وضغائنه واصبحنا في عصر عرفنا فيه انا جميعنا اخوان مشتركون في الحقوق والواجبات متضامنون في كل شؤوننا فلماذا لا يرد الينا حقنا المسلوب

ان كانت دولتنا العلية والدول العظام لا يريدون للبنان الا التقدم والنجاح وهو ما لا يشك اللبنانيون فيه فقد آن الوقت لرد ذلك الحق بزوال المحظور الذي حجب موقتاً من اجله

ولسنا نطلب ان يكون الحاكم لبنانياً لمجرد كون ذلك حقاً قديماً للبنان بل للفوائد الجمة التي تحقق على يده دون الحاكم الغريب وفي الواقع ان الحاكم الغريب عن لبنان يأتيه دائماً جاهلاً باحواله واحتياجاته وعلى الغالب جاهلاً بلغته ايضاً ومتى كان كذلك سهل بالطبع خدعه فيكون آلة بيد المقربين منه يسيرونه على حسب اهوائهم ويستعملونه في سبيل اغراضهم وهم من ورائه متسترون وقد تمر عليه السنون قبل ان يتبين الغي من الرشد وقلما ينفعه العلم بعد ذلك شيئاً لانه يكون قد اساء دهراً ونفرت منه القلوب هذا اذا كان من احسن الناس سريرة واخلاقاً واما اذا كان لا يهمه من الوظيفة الا الابهة والراتب فالمصيبة اكبر والضرر أظهر من ان يحتاج الى تبيان. كان داود باشا وهو اول حاكم للبنان بعد نظامه الحالي رجلاً من اخلص الناس نية واكثرهم رغبة في خدمة مصالح اللبنانيين ولكنه كان جاهلاً لغتهم واحوالهم فحاربوه بالبنادق والسيوف وكان رستم باشا مع دهائه السياسي شريف الاخلاق أبي النفس محباً للعدل بفطرته ولكن الاسباب نفسها نفر منه معظم اللبنانيين ونفر منهم حتى انتهى بان اصبح رئيس حزب بدلاً من ان يكون حاكماً عمومياً فوق الاحزاب وهكذا كان الشأن مع غيرهما من الحكام فقد ثقة واضطراب واساءة

كل ذلك لا يكون منه شيء لو كان الحاكم لبنانياً على شرط ان يكون حائزاً لثقة جمهورهم . اللبنانيون لا يظنون شراً بالحاكم اللبناني لانه واحد منهم وحريص مثلهم على تقدم وطنه وهو ابعد بالطبع من الغريب عن ان يأتي امراً يعاب عليه والجبل مسقط رأسه وفيه مدفن آبائه واجداده انه ليحمر خجلاً لو وقع نظره على نظر رجل اساء اليه بل لو احس ان امرأ اسر الى امرأته وهو في مخدعه خبراً ينقص من كرامته

اما الطريقة التي اقترحناها لانتخاب هذا الحاكم من ابناء لبنان فهي لا شك الطريقة المثلى لانها تضمن توفر الصفات المطلوبة فيه حال كونها لا تتوفر دائماً في شخص يأول اليه الحكم بطريق الارث فبطريقة الانتخاب قد يكون اميراً او شيخاً وقد يكون من الشعب ولكنه على كل حال لا ينتخب الا لفضله

ومن جهة اخرى نرى ان الاقتراح على الصورة التي ابديناها اقرب الى حاجة العصر الحاضر لان الشعب الذي كان في حكم القاصر في الزمن القديم قد بلغ اليوم رشده فاصبح له الحق في ان يتولى حكم

نفسه بنفسه وهو ايضاً اقرب الى الحكم النيابي الذي بني عليه نظام لبنان حال كون الشعب لم يكن قد بلغ مع ذلك من التقدم مبلغه الحالي ثم هو فوق ذلك يضمن حقوق جميع العناصر المكونة للشعب اذ ان مجلس الادارة الذي بيده السلطة الحقيقية مؤلف من اعضاء يمثلون جميع تلك العناصر

اوردنا هذا الاقتراح وقد كان بودنا ان لا نزيد شيئاً على ما ذكرناه بشأنه ولكننا نعلم اننا نتكلم بلسان الجمهور عامته وخاصته لا بلسان الخاصة فقط . ولذلك لا نرى بدأً من الكلام في امر يسوءنا الكلام فيه

تعود اللبنانيون ان يكون حاكمهم مسيحياً وهذا التمييز في المذهب لم يبق حياً الا بحكم النظام نفسه لانه اشترط في الحاكم هذا الشرط وقضى بتوزيع الوظائف الكبرى على اساس هذا التمييز . فاما الخاصة فقلما يوجد فيها اليوم من يعلق على هذا الامر شأناً . ولكن العامة لا تترك القديم الذي تعودته الا بالتدرج شيئاً فشيئاً . ولذلك نرى ان يكون رئيس مجلس الادارة من الطائفة الكبرى في الجبل الى ان يأتي الوقت الذي يزول فيه من النفوس كل اثر من هذا القبيل وانا الضامن اذا قبل الاقتراح ان زمنه لا يطول ومن الآن الى ان تحقق هذه الامنية يجب ان يكون للرئيس وكيل من الطائفة التالية في اهميتها اي من الدروز ينتخب بالطريقة نفسها التي ينتخب فيها الرئيس وللمدة نفسها على ان تشترك جميع الطوائف في انتخاب الاثنين تمهيداً للغاية التي نرمي اليها

تلك هي الاقتراحات التي نقترحها ونحن نعلم انها امنية كل لبناني فان اجابتنا دولتنا العلية اليها كان ذلك فاتحة عصر جديد تزداد فيه الوحدة العثمانية قوة وتأييداً والشعب اللبناني اخلاصاً للعرش وولاء

مصر القاهرة في ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢

اسكندر عمون

رئيس الاتحاد اللبناني بمصر

DATE DUE

